أرئيل فيلدشطاين

بفارق صوت

جلسة «مديرية الشعب»

عشية إقامة إسرائيل

مقدمة

ورد هذا المقال التاريخي ضمن مجلة إسرائيلية («ثقافة ديمقراطية») صدرت عن كلية الحقوق في جامعة بار إيلان العام ٢٠٠٩، وهي مجلة سياسية فكرية تشارك في تحريرها نخبة من الأساتذة الإسرائيليين البارزين.

يلقي المقال الضوء على الجدل الذي سبق إعلان قيام إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ بموجب قرار التقسيم الأممي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧.

ويظهر المقال، بخلاف أبحاث تاريخية أخرى، انقسام قادة الحركة الصهيونية وترددهم حيال الإعلان عن الدولة اليهودية الذي تحفظت منه الولايات المتحدة ودعت للقبول بهدنة ثلاثة شهور، ما أثار جدلا داخل القيادة الصهيونية آنذاك، انتهى بترجيح كفة الإعلان عن الدولة بعد موازنة الحسابات والاحتمالات والمخاطر على أنواعها.

المقال

احتفلت إسرائيل هذا العام، بالعام الستين لتأسيسها. هذه فرصة مهمة مجددا لمعاينة مداولات «مجلس الشعب» التي تمت عشية الإعلان عن إقامة الدولة.

يشار إلى أنه في الفاتح من آذار ١٩٤٨ قررت الهيئة العامة للجنة القومية إقامة مجلس حكومي مؤقت للدولة اليهودية، وفق قرار الأمم المتحدة. صادقت اللجنة التنفيذية الصهيونية التي اجتمعت في تل أبيب في نيسان ١٩٤٨ على هذا القرار. البند ١٥ في قرارات اللجنة التنفيذية الصهيونية قرر أن تعرف السلطة التنفيذية للدولة اليهودية بـ «مديرية الشعب»، وتشمل ١٣ عضوا

جلسة «مديرية الشعب».

يكونون مسؤولين أمام «مجلس الشعب».

سأعاين في مقالي هذا من جديد سيرورة البحث الذي سبق الإعلان، كما يتجلى في المصادر الأوليّة، المقابلات الشفوية التي تمت مع أعضاء مجلس الشعب بعد عشر سنوات من الحدث، والمصادر التاريخية. ويتضح أن الاستنتاجات التي استقرت بالذاكرة العامة حيال انقسام المصوتين في «مجلس الشعب» لا تستند على مصادر متينة. في هذا المقال أفضل ترك علامات سؤال حيث تجذرت علامات الاستفهام.

قبيّل الجلسة- خلفية تاريخية

صادقت الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ على خطة لجنة «اليونسكوب» لتقسيم «أرض إسرائيل» لدولتين مستقلتين تجمعهما وحدة اقتصادية وتدويل منطقة القدس (القرار رقم ١٨١). أوضح قادة عرب فلسطين والدول العربية أنهم يرفضون خطة التقسيم، وهددوا بكفاح مسلح ضد الاستيطان اليهودي. حتى بريطانيا رفضت خطة التقسيم وأعلنت أنها لا تنوي التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة بغية تنفيذها. إزاء ذلك أعلن وورن أوستين، رئيس بعثة الولايات المتحدة في مجلس الأمن، في ١٩ آذار، أن بلاده تنوي المطالبة بعقد اجتماع خاص للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تغيير القرار الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والدفع لتأسيس «نظام ائتمان» مؤقت برعاية الأمم المتحدة في أرض إسرائيل. بسبب تقييدات إجرائية التأمت الجمعية العامة فقط في ١٦ من نيسان، وعرض مندوبو الولايات المتحدة بكل ما لديهم من طاقة ومهارة، الخطة التي تمت بلورتها في وزارة الخارجية وبموجبها تسلم حكومة الانتداب مقدراتها للجنة معينة من قبل الأمم المتحدة وتسند السيادة على البلاد لحكومة مؤقتة يرأسها حاكم عام، يعين من قبل مجلس إئتمان الأمم المتحدة. بعد تأسيس هذا النظام تبذل الجهود لتشجيع تشكيل مؤسسات تشريعية وذراع تنفيذية محلية. كخطوة مرحلية نحو تطبيق هذا النظام اقترح إعلان هدنة لثلاثة شهور.

جلسة مديرية الشعب- ١٩٤٨/٥/١٢

في صباح يوم الأربعاء الثاني عشر من أيار ١٩٤٨ ، عقد أعضاء "مديرية الشعب" اجتماعهم الأكثر أهمية. شارك في الاجتماع ١٠ فقط من بين ١٣ عضوا في مديرية الشعب، وقد استمر حتى ساعات الفجر. استمع الأعضاء خلال الاجتماع لتقارير من

غولدا مئيرسون (مئير)، موشيه شارتوك (شاريت)، يغئال يدين ويسرائيل جليلي. بنهاية الاجتماع كان يفترض أن يتخذ قرار حول الخطوات التي ينبغي اتخاذها مع انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل عند منتصف ليلة ١٤ أيار ٤٨. وكان السؤال الجوهري الذي واجه المشاركين في الاجتماع: هل يقبل اقتراح جورج مارشال، وزير الخارجية الأميركي، برفض الإعلان وتطبيق الهدنة لثلاثة شهور؟.

و لا يجد باحث التاريخ الراغب باستعادة كيف صوت أعضاء مديرية الشعب في موضوع المقترح الأميركي المتمثل بالهدنة الجواب في محاضر الاجتماع. ادعى سلوتسكي، طيبت، بار زوهر وآفي زوهر في أبحاثهم أنهم كشفوا كيفية انقسام المصوتين. وفق مزاعمهم، فإن ستة أعضاء في مديرية الشعب عارضوا المقترح الأميركي الخاص بالهدنة، وعمليا أيدوا إعلان الدولة اليهودية وهم دافيد بن غوريون، موشيه شاريت، أهرون تسيزلينغ، مردخاي بنطوب، موشيه شبيرا وبيرتس بيرنشطاين. أما الأعضاء الأربعة الذين أيدوا المقترح الأميركي فكانوا إليعازر كابلان، دافيد ريمز، فليكس روزنبليط (بنحاس روزين) وبخور شطريت. وحازت هذه الرواية التاريخية على شرعية رغم عدم وجود أساس متين لها، حسب رأيي.

تعتبر معاينة جديدة للقضية عملية مهمة لأن الانطباع العام المتشكل من قراءة محاضر الجلسة ومن المقابلات الشفوية مختلف عن الانطباع الذي ساد في الأبحاث المذكورة التي أثرت في صياغة الذاكرة الجماعية، بما يتعلق بأعضاء مديرية الشعب الذين صوتوا للوهلة الأولى مع تأييد مقترح الهدنة. لاحقا تم تصوير هؤلاء الأعضاء كمن كانوا غير مستعدين لتحمل مسؤولية نتائج الإعلان عن قيام الدولة اليهودية، وكانوا مستعدين للتنازل في ساعة مصيرية عن مستقبل الشعب اليهودي.

المفاوضات مع الملك عبد الله

قدمت في مستهل الجلسة غولدا مئير، مسؤولة المفاوضات مع المملكة الأردنية الهاشمية، تقريرا عن لقاءاتها مع الملك عبد الله، وروت أن المفاوضات معه دخلت لطريق مسدود بعدما رفضت مقترحه بأن تكون الدولة اليهودية منطقة حكم ذاتي في نطاق المملكة الأردنية. وأعلن الملك أنه لم يعد أمامه خيار إلا الانضمام لدول عربية أخرى في مجهودها العسكري ضد الدولة اليهودية: «عاد وكرر تحذيره، لكن ليس على طريقة التهديد (...) وأبدى أسفه– قال– لكن لم يعد لديه خيار آخر». وكان واضحا للمشاركين بأن الستار قد أسدل على الاحتمال بأن تبقى الأردن خارج إطار الدول التي ستقاتل الدولة اليهودية. الآن بدا واضحا أنه مع انتهاء الانتداب ستهاجم الجيوش العربية مناطق الدولة اليهودية.

هل غيّر موشيه شاريت رأيه؟

كان المتحدث الثاني موشيه شاريت مسؤول ملف الخارجية. استعرض شاريت التحولات في تعامل الإدارة الأميركية بشكل عام ووزارة الخارجية بشكل خاص، مع خطة التقسيم التي ووفق عليها في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٤. وعرض مقترح الخارجية الأميركية بإرجاء إعلان الدولة، تطبيق نظام إئتمان في أرض إسرائيل، وكمرحلة انتقالية في تطبيقه الإعلان عن هدنة متبادلة. ورجح شاريت أن «المطب» في الموضوع الأساس في الهدنة ليس عسكريا بل سياسي. ليس وقف القتال، إنما تنازل اليهود عن إقامة دولة مستقلة في هذا التاريخ.

وبحسب أقواله، فإن جورج مارشال، وزير الخارجية الأميركي، قد طالب بشدة أن تقبل إسرائيل المقترح الخاص بالهدنة. كما مورست ضغوط من جهة مستويات متوسطة في وزارة الخارجية الذين أطلقوا تهديدات مختلفة. واستعرض شاريت أمام أعضاء مديرية الشعب بعض هذه التهديدات: نحن لن نسمح لليهود بأن يديروا حربا نحن غير معنيين بها، بدولاراتنا (...) وإذا لم ينجحوا ولن تكون هدنة– عندها سينشرون كل المواد التي بحوزتهم (...) وهذا سيلحق ضررا بيهود الولايات المتحدة، ويؤدي لتقسيم الجبهة المؤيدة للصهيونية فيها، حيال كل ما يتعلق باليهود، وعندما سيقفون أمام الخيارين بأن يساندوا الاستيطان أو تبني موقف الإدارة الأميركية فهم سيقبلون الخيار الأخير. ومن هذه الحالة أيضا ستتفجر موجة كبيرة جدا من اللاسامية في أميركا.

استعرض شاريت لاحقا مسودة اتفاق الهدنة الذي صاغته وزارة الخارجية الأميركية، وفي صلبها يكمن الاقتراح بأن توقف الأطراف المتنازعة فورا كل العمليات العسكرية وتقبل سيادة وسلطة اللجنة الأممية، التي ستدير شؤون الأمن والخدمات للجمهور من منطلق وعي الحاجة إلى أنظمة منفصلة لليهود وللعرب. كما اقترح أيضا أنه يحظر في هذه الفترة التي ستستمر ثلاثة شهور بإدخال السلاح والمقاتلين للبلاد. وكان رد شاريت على هذا المقترح: بالنسبة لنا فإن الموافقة على أي إرجاء، دون ضمان بأن تعلن الدولة لاحقا، يعني الالتزام أمام التاريخ العبري بحكم، نحن لن نستطيع أبدا القيام به. اقترح شاريت في خاتمة أقواله تحاشيا لنزاع زائد مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة إعلان حكومة مؤقتة للدولة اليهودية، بشكل يكون فيه واضحا أن ذلك يعني وجود دولة مستقلة في أرض إسرائيل، دون القول

صراحة إنه من اليوم قامت دولة سيادية مستقلة. في اقتراحه طلب شاريت التوصل لـ «حل وسط» مع الولايات المتحدة، وبذلك محاولة الحيلولة دون نشوء وضع تضطر فيه الدولة اليهودية لمواجهة هجوم دول عربية دون مساعدة عسكرية واقتصادية ودون اعتراف بحقها بالمحافظة على سيادتها.

زعم بار زوهر وطيبت أن الموقف الأصلي لشاريت كان دعم خطة وزارة الخارجية الأميركية، وأنه عارض الاقتراح بإعلان قيام الدولة اليهودية بنهاية الانتداب البريطاني. ويقولان إن شاريت غير رأيه بعدما تحدث مع دافيد بن غوريون في لقاء تم في ١١ أيار ١٩٤٨ . وهكذا مثلا يكتب ميخائيل بار زوهر: «في الغرف الموصدة تسبب بن غوريون لأن يغير شاريت رأيه، وحث حزبه نحو إعلان إقامة الدولة. فقط بن غوريون عرف حقيقة آراء صديقه وهو فقط الذي اطلع على خطورة تحذير الدولة الأعظم بالعالم لتي قالت لليهود: إياكم والإعلان،لا تتجرأوا!». وصف هذا اللقاء أيضا في كتاب آفي زوهر وبرالي: «وصل شارتوك للبلاد في ١١ أيار مساء ومن المطار سافر مباشرة لبيت بن غوريون وأطلعه على لقائه مع مارشال. بن غوريون طالب شارتوك بأن ينقل أقوال مارشال بكل خطورتها لأعضاء مديرية الشعب لكنه حثه على عدم إبداء أي تردد». يتميز هذا الوصف عن الوصف السابق بأنه لا يعرض شارتوك كمن أيّد منذ البداية الاقتراح الأميركي وعارض فكرة الإعلان، لكن يستدل من هذا الوصف أيضا بوضوح، كما الوصف السابق، أن بن غوريون ملك تأثيرا واسعا على شاريت، وأنه أثّر على الطريق التي قدم فيها شاريت انطباعاته من لقاءاته مع رؤساء وزارة الخارجية الأميركية.

من الصعب أن تجد في المصادر الأولية من تلك الفترة براهين تؤكد هذه النظرية. في مذكرات بن غوريون لا يرد ذكر اللقاء مع شاريت وفي رسالة جوابية لشخص يدعى بنحاس نئمان كتب: «الشائعات المذهلة» الخ حول «المهمة الموجعة» لشارتوك هي فرية حمقاء. شارتوك مثله مثلنا جميعا هو مؤيد لإقامة دولة يهودية فورا. في استعراض صحف تلك الفترة تلخص نبأ لقاء شاريت وبن غوريون بعبارتين مقتضبتين. غداة عودته للبلاد عقد شارتوك مؤتمرا صحافيا وفيه أوضح الحاجة لإعلان دولة يهودية ورفض اقتراح وزارة الخارجية الأميركية.

يرجح أن من وصف شاريت بهذه الصورة رغب بالأساس طرح بن غوريون كالجهة المركزية التي وقفت خلف القرار برفض المقترح الأميركي، وأنه دفع نحو إعلان إقامة الدولة. وفعلا فقد فاز بتوصيفات من هذا القبيل: «ساعة القائد بمفرده، بن غوريون كمؤسس دولة»، «بن غوريون قائد أمسك بقرني التاريخ» وهكذا دواليك. يذكر أن دراسات ميخائيل بار زوهر وشبتاي طيبت كتبت زمنا بعيدا بعد الحدث، فيما كانت العلاقات المركبة بين بن غوريون وبين شاريت باتت معروفة وهذه أثّرت بطبيعة الحال على نتائج دراستيهما. خلال سنوات الدولة بدا شاريت بصورة القائد المعتدل الذي يحاول التوصل لتسوية مع الدول العربية، ويتأثر بالسياسات الأميركية في الشرق الأوسط. وقد لصقت به هذه الصورة بالأساس بسبب طريقته في إدارة الدولة في سنوات رئاسته الحكومة (١٩٥٤– ١٩٥٥) بسبب مواقفه حيال كل ما يتعلق بالعمليات الانتقامية ضد الدول العربية في الخمسينيات وبما يتعلق بحرب سيناء (العدوان الثلاثي). كما هو معروف تعثرت العلاقات بين الرجلين في منتصف الخمسينيات.

لكن ينبغي التمييز بين شاريت كمسؤول ملف الخارجية وبين شارتوك كعضو مديرية الشعب. كان عليه كمسؤول ملف الخارجية أن يطرح الحالة السياسية كما هي في الواقع حتى يتيح لأعضاء مديرية الشعب أن يتخذوا قرارا وفق تقديراتهم وترجيحاتهم. صحيح أن شارتوك قدم وصفا دقيقا وكاملا حول موقف الخارجية الأميركية ولم تلحظ أي محاولة في أقواله لإخفاء هذا الموقف. هو بنفسه دعم فكرة إقامة الدولة لكنه لم يعبر عن وجهة نظره الشخصية في تقاريره. من هنا فإن الاستنتاج القائل بأن شاريت غيّر رأيه فقط بعد ضغط مارسه عليه بن غوريون يخلو من أي أساس على مستوى الحقائق.

هل نصمد في المواجهة العسكرية؟

بناء على دعوة بن غوريون، شارك في جلسة مديرية الشعب هذه يسرائيل جليلي ويغئال يدين، من قادة الهغناه، كي يقدما تقديراتهما حيال قدرة الاستيطان اليهودي على الصمود في وجه هجمة الجيوش العربية. وقد قرر دعوتهما للجلسة رغم إعلانه أن "الوقت ملّح". لو كان بن غوريون يحاول التأثير على طريقة تصويت المشاركين والحيلولة دون حصولهم على صورة الوضع الحقيقية لكان بوسعه تقديم هذا الاستعراض بنفسه لكونه مسؤولا عن ملف الأمن، لكنه لم يتصرف هكذا. وقدم يغئال يدين تقريرا حول الهجمة على "غوش عتصيون" واستعرض تقديراته حيال قدرة صمود قوات الجيش أمام غزو الجيوش العربية: القوى النظامية للدول المجاورة في هذه اللحظة بعتادها وسلاحها تتمتع بامتياز. لكن الاعتبار المطروح هنا إزاء الإمكانيات ليس عسكريا خالصا فحسب، بمعنى سلاح مقابل سلاح ووحدات مقابل وحدات. فنحن تنقصنا هذه الأسلحة وهذه المدرعات، إنما هناك اعتبارات أخرى تتعلق برجالنا ومعنوياتهم، قدراتهم، برامجهم وخططهم

التكتيكية، وهذه كلها ستمكننا من التغلب عليهم.

أضاف يدين في نهاية أقواله: «في تلخيص حذر أقول في هذه اللحظة إن الفرص متكافئة جدا. وكي أكون صريحا، أقول إن امتيازهم أكبر في حال جاءت كل هذه المجموعات وقاتلتنا».

ردا على سؤال بنحاس روزين، إذا كانت الموافقة على هدنة لثلاثة شهور ستمكّن قواتنا من تنظيم نفسها بشكل أفضل والتزود بسلاح وبذلك تغير الحالة أجاب يسرائيل جليلي: لو كان هذا سؤالا عسكريا فحسب (والأسئلة ليست عسكرية فقط، وأنا أرد على سؤال في المجال العسكري) وكنا سنقف في وجه هجوم مؤكد بمشاركة الدول الخمس هذه، عندها اعتقد أن الهدنة لمدة مؤقتة دون دخول المجال السياسي تنطوي على فائدة كبيرة ولنا فيها امتياز كبير. لكنني اعتقد، وهنا أنا مضطر للخروج عن المجال العسكري، أن الهدنة لا يمكن أن تكون منفصلة عن ظروف سياسية معينة من شأنها أن تحبط كل ما أنجزناه طيلة الوقت من الناحية العسكرية أيضا.

اجتهد رجال الجيش لوصف حقيقة الواقع لكنهم لم يزودوا السياسيين بالجواب الذي توقعوه، أي بجواب يساعدهم في اتخاذ القرار كيف يصوتون. لقد طلب من السياسيين اتخاذ موقف وقرار، واستعراض الأوضاع من قبل العسكريين لم يساعدهم على الخروج من الحالة الشائكة هذه.

طلب بن غوريون، في هذه المرحلة، التحدث. طرح على مسامع المشاركين تحليله للوضع، بما في ذلك المخاطر والاحتمالات، ورسم ثلاثة سيناريوهات ممكنة: الأول – القوات العربية والقوات اليهودية في البلاد على حد سواء لا تحظى بأي مساعدة. في مثل هذه الحالة، من ناحية السلاح، نحن قليلو الحيلة وخاوون مقابلهم، لكن كنا سنسيطر على كل البلاد. صحيح ليس بسهولة وليس بدون خسائر بشرية، وربما ليس بدون تدمير مستوطنات لنا، لكن كنا نستولي على كل البلاد. بالسيناريو الثاني لا يقوى الاستيطان اليهودي على زيادة كميات السلاح التي بحوزتنا ولا أعداد الجنود، وبالمقابل يحظى العرب بمساعدة في المجالين. بهذا الواقع، ادعى بن غوريون، سيكون وضعنا خطيرا جدا جدا. لا أقول إنه ليس هناك أمل قط، لكن هذه ستكون عجيبة العجائب. لكن بن غوريون اعتقد أن احتمال هذين السيناريوهين غير مرتفع، ولذا طرح السيناريو الثالث وهو بنظره الأكثر واقعية– أن ينجح العرب واليهود على حد سواء بزيادة قوتيهما العسكرية، وتحسم المعركة لا بحسب كمية السلاح والمقاتلين إنما بفضل القدرة على صيانة الروح المعنوية للجنود والمواطنين رغم الخسائر القاسية: نحن نمثل أمام معركة قاسية، وعلينا أن نكون جاهزين لخسائر قاسية في المواقع، في الأشخاص وفي صدمات جماهيرية قاسية داخل كل مستوطنة.

عاين بن غوريون المنفعة التي من شأنه أن يحققها الاستيطان من خلال قبول مقترح الهدنة لثلاثة شهور، وكان تقديره حاسما: هم (الدول العربية) سيعيدون تنظيم قواتهم لأن أحدا لا يتدخل بشؤون دول مستقلة أما نحن فسنكون مقيدين. ستقيد الهجرة وسيقيد استيراد السلاح وربما يفرضون رقابة على إنتاجنا (...) وهذا يعني: المقاتل العدو سيكون طليقا حرا وسنكون نحن مقيدين.

كان موقف بن غوريون واضحا للحاضرين. فهو قد حسم أمره وقرر، والآن كان على كل واحد منهم أن يتخذ قرارا شخصيا، فالرمل في الساعة الرملية يأخذ بالنفاد ولحظة الحسم حانت. لم يكن ممكنا التهرب من القرار: كان يفترض بالمندوب السامي البريطاني أن يغادر ميناء حيفا في ١٤ أيار عند منتصف الليل، ومن المحظور أن تتكون حالة فراغ سياسي. مثل أعضاء مديرية الشعب أمام خيارين: قبول مقترح وزارة الخارجية الأميركية بالهدنة لثلاثة شهور والتي تعني إرجاء إعلان إقامة الدولة اليهودية، أو رفضه. المسؤولية التي تقع على كاهلهم كانت وزرا ثقيلا، فقد كان قَدرهم أن يقرروا مسيرة الأحداث والتأثير على مستقبل الاستيطان اليهودي في «أرض إسرائيل» ومستقبل اليهود في العالم. والحديث يدور عن قرار تترتب عليه تبعات لا تطال فترتهم فقط بل تطال الأجيال القادمة وهذا ما كانوا يعرفونه جميعا. وهكذا يصف تلك الحالة مردخاي بنطوب: «جلس داخل غرفة ١٠ يهود احتاجوا لاتخاذ قرار، ربما هو الأهم في تاريخ الشعب اليهودي خلال ٢٠٠٠ سنة».

[مترجم عن العبرية. ترجمة وديع عواودة]